الشتات ا
خطر فكري وعا

تأييد واسع لإجراءات الحد

❑ أكثر من أربعة آلاف مدرسة ومركز ديني خارج إطار الإشراف الحكومي

■ نبيل الصوفي

نبيل الصوفي: إنها مدارس حزبية ولسنا بحاجة لهذا النوع من التعليم.

حينما ترتفع مـصلحـة الوطن يجب أن تسقط كل المصالح حزبية كانت أو طائفية أو مذهبية.

وبعيداً عن كل الحسابات يجب على الجميع إدراك المرحلة التي يمر بها الوطن والوقوف في لحظة تأمل لما حدث ويحدث.

حينها سنجد أنفسنا وقد انضممنا إلى حزب الوطن ومدرسة الوطن ومعهد الوطن، ورفعنا أيدينا رافضين كل أنواع التطرف وما يؤدي إليه من افعال وأقوال.

وسنكون صفا واحدا في سبيل نجاح الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمدارس والمراكز والمعاهد الدينية التي لا تخضع لقانون التعليم العام في البلاد ولا للإشراف الحكومي.

هذه الخطوة التي تأخرت كثيرا جاءت لتعيد الأمور إلى نصابها الصحيح بعيدا عن الأهواء الحزبية والمنافع السياسية التي كانت تتخذ من النشء والشباب مطية لتحقيقها.

توحيد التعليم ظل لسنوات طويلة هاجس الكثير من المفكرين والعلماء والسياسيين في اليمن بمختلف انتماءاتهم الحزبية والفكرية كونهم أكثر الناس إدراكا لخطر هذا الشتات الديني وما سيجلبه للبلاد من ويلات ربما لامستنا في أوقات قريبة.

ما تمر بها المنطقة ومن ضمنها بلادنا يحتاج إلى وقفة طويلة وشعور بالمسؤولية، والعمل بصدق مع هذا الوطن حتى نتمكن من تجاوز العقبات والخروج من هذه الدوامة التي اجتاحت العالم بأقل الخسائر.

تحقيق/ خالد الهروجي - معين النجري

أكثر من خمسة أعوام مرت قرأنا خلالها تفاصيل مرة دفعنا ثمنها غاليا من ابنائنا وأموالنا ومستقبلنا. وجعلتنا نقف وقتاً غير قصير في أماكننا نتفحص مواطن الخلل. وربما نعاتب تصرفات خاطئة أوصلتنا إلى هذه الحالة. حينها كان العالم ما يزال بعيدا عن النار التي أحرقت أطراف أقدامنا في أبين وصنعاء وربما بمناطق أخرى.

وبالرغم من أننا بدأنا مبكرا إلا أن المشوار لم ينته بعد، فمازال أمامنا مسافات ليست قصيرة لكننا قطعنا الكثير منها. ولسنا مستعدين شعبا وحكومة للتراجع قيد أنملة حتى نغلق كل الأبواب التي هبت منها رياح التخريب والإرهاب والتطرف. وأهمها المدارس التي أنشأتها الأحزاب والجماعات، والفرق والمذاهب واعتبرتها مدارس دينية، مستغلة المساحة الواسعة من الحرية التي وفرتها التجربة الديمقراطية لكل أبناء الوطن أفرادا وجماعات وأحزاباً سياسية، وقد تكون الحكومة اخطأت في السنوات الماضية لكنها الآن عادت لتصحح هذا الخطأ بعد أن أثبتت الوقائع سوء استغلال تلك الجهات لهذه الحرية، واستغفال المجتمع للقيام بتربية مجاميع من الطلاب الدارسين وتعبئتهم بالأفكار الخاطئة والتوجهات التي لا تنسج إلا في الظلام لتأتي أكلها بتخريج أجيال لا تقرأ ولا تفهم ولا تستوعب غير ما لقنت به وما دونه كفر بواح.

لا نحتاجه

السؤال الذي كان مجرد طرحه جريمة يحاسب عليه صاحبه وقد يسفه أو يكفر أصبح اليوم عنوانا لكل الأطروحات وحلقات النقاش المتخصصة في التعليم بشكل عام. هل مازلنا بحاجة إلى هذه المدارس؟ لتأتي الإجابة جلية وواضحة "لا"، والبعض ذهب بعيدا بإجابته إلى حدود وهل كنا محتاجين لها في أي وقت؟ إنها غلطة ويجب أن تصحح، ويرى الكثير من المراقبين والسياسيين أن استمرار أي نوع من التعليم الديني بعيدا عن قوانين التعليم العام يعد خطأ، فما حدث ويحدث منذ عام ٢٠٠٠ لم يكن ليصل إلى هذا الحد في حال تم تطبيق القوانين بصرامة وأولها قانون التعليم العام بعيدا عن أي حسابات سياسية أو حزبية باستثناء حسابات المصلحة الوطنية التي تعتبر فوق كل المصالح، ويعتقد الكثيرون أن ما حدث من أعمال تخريب وإرهاب وتمرد قد ساعد على خلق صحوة شعبية وحكومية تجاه المخاطر التي يجملها التعليم الديني من معاهد ومراكز ومدارس مذهبية، واصبح من الصعب على أصحاب تلك المدارس أحزاباً كانوا أو جماعات أو حتى أفراداً استخدام العاطفة الدينية. ومحاولة تحريك مشاعر المواطنين التي طالما استخدموها لتحقيق أغراض ومصالح ضيقة.

كما استقبلت الأوساط السياسية والشعبية الحديث عن قرار الحكومة بإغلاق جميع المدارس الدينية التي لا تخضع للإشراف الحكومي ولقانون التعليم العام بارتياح معتبرين ذلك خطوة صحيحة وجادة في طريق توحيد التعليم في البلاد وإخضاع الجميع لقانون التعليم العام المنظم للتعليم في كل البلاد.

تمويل خارجي

بعيدا عن إصدار القرار الحكومي القاضي بإغلاق جميع المدارس الدينية التي تخضع للإشراف الحكومي كان لابد من القيام بالخطوة التالية التي تترجم جدية العمل بهذا القرار والى أي مدى يمكن تنفيذه. ذلك ما حدث بالفعل حيث تم تشكيل لجنة مشتركة من وزراتي الأوقاف والإرشاد والتربية والتعليم، وقد كلفت هذه اللجنة بحصر جميع المدارس والمراكز الدينية الموجودة داخل البلاد ودراسة أوضاعها ومناهجها ورفع تقرير شامل يقدم للحكومة بهذا الخصوص لوضع حد نهائي لهذه القضية.

اللجنة أنهت أعمالها وأعدت تقريرها ومن المقرر أن يعرض على الحكومة خلال الأيام القادمة للنظر فيه ودراسة نتائجه بغرض الخروج برؤية كاملة عن ما هو موجود في الساحة التعليمية الدينية غير الحكومية ومن ثم العمل على ايجاد الحلول المناسبة لكيفية إلغائها أو دمجها في التعليم العام. وقد كشف النتائج الأولية للجنة الحصر عن وجود أكثر من أربعة آلاف مدرسة ومركز ديني خارج إطار الإشراف الحكومي.

الشيخ يحيى النجار وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد قال أن "بعض هذه المدراس والمراكز تدار وتمول بسخاء من قبل جمعيات ومنظمات خارجية وبعضها تتبع جهات خاصة وعلماء دين وجمعيات وأحزاباً سياسية محلية".

وأوضح النجار أن عملية حصر ومراجعة المناهج التي تدرس في هذه المدارس كشفت وجود العديد من المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المجتمع اليمني عبر مخرجات هذه المدارس التي تدرس مناهج ذات مشارب متعددة مشبعة بأفكار متطرفة في آرائها وفي نظرتها للآخر، مشيرا إلى أن هذه المناهج تقر من قبل جهات مذهبية ودينية دأبت على الاستغلال السيئ للتعليم الديني، وقال عن هذه المدارس أنها "تمثل قنبلة موقوته في وجه البلاد".

ضرورة وطنية

أن الغيورين على مصلحة هذا البلد والساعين لأمنه واستقراره وتطوره يرون إن إجراءات الحكومة للسيطرة على التعليم الديني وإغلاق المدارس التي لا تخضع للإشراف